محضر الجلسة 324

التاريخ: الجمعة 28 ذي القعدة 1423 (31 /2003/01)

الرئاسة: السيد محمد فاضيلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمس وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة وخمس وأربعين دقيقة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم61.02 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم2-02-645، الصادر في 2رجب1423 الموافق لـ10شتنبر 2002 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.

- مشروع قانون رقم 60.02 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم2-02-644، الصادر في 2رجب1423 الموافق لـ10شتنبر 2002 القاضي بإحداث المنطقة الخاصة للتنمية: طنجة - البحر الأبيض المتوسط.

- مشروع قانون رقم 59.02 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم2-02-643، الصادر في 2رجب1423 الموافق لـ10شتنبر 2002 القاضي بتتميم القانون رقم 695 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم شمال بالمملكة.

- مشروع قانون رقم 50.02 يقضي بمنح تسبيق لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية لأجل تملك مساكن اجتماعية.

- مشروع قانون رقم 10.02 يتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية.

السيد محمد فاضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أخبركم بأن المجلس سيعقد جلستين عموميتين: الأولى ستخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة والثانية ستخصص لاختتام الدورة.

نستهل عملنا بالجلسة المخصصة للتشريع، ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم61.02 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم2-02-645، الصادر في 2رجب1423 الموافق لـ10شتنبر 2002 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.

- مشروع قانون رقم 60.02 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم2-02-644، الصادر في 2رجب1423 الموافق لـ10شتنبر 2002 القاضي بإحداث المنطقة الخاصة للتنمية: طنجة - البحر الأبيض المتوسط.

- مشروع قانون رقم 59.02 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم2-02-643، الصادر في 2رجب1423 الموافق لـ10شتنبر 2002 القاضي بتتميم القانون رقم 695 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم شمال بالمملكة.

- مشروع قانون رقم 50.02 يقضي بمنح تسبيق لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية لأجل تملك مساكن اجتماعية.

- مشروع قانون رقم 10.02 يتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية.

في البداية نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.02 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم2-02-645، الصادر في 2رجب1423 الموافق لـ10شتنبر 2002 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية بالمملكة.

في البداية إذا سمحتم سأعطي الكلمة للحكومة لتقديم المشروع أو المشاريع الثلاثة إن رغبت في ذلك، وبعدها سأعطي الكلمة للسيد المقرر. إذن الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لتقديم المشاريع الثلاث.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية وعملا بأحكام الفصل 55 من الدستور، فقد سبق أن تقدمت الحكومة بثلاثة مشاريع مراسيم قوانين، يتعلق الأول منها بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة، ويتعلق الثاني بالمنطقة الخاصة للتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط، ويخص الثالث توسيع مجال تدخل وكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة من خلال إدماج إقليم جرادة. وقد سبق لكل من لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية بمجلس النواب ولجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلسكم الموقر أن تدارست مشاريع مراسيم القوانين المذكورة خلال شهر شتنبر من السنة الماضية وبعد الموافقة عليها من قبل اللجنتين المذكورتين تم نشرها بالجريدة الرسمية ودخلت في دلك الحين حيز التنفيذ.

وطبقا لمقتضيات الفصل 55 من الدستور الآنف الذكر، فان المشاريع المذكورة يجب عرضها على البرلمان في دورته

العادية التالية بقصد المصادقة عليها وهي الغاية من تقديمها اليوم أمام مجلسكم الموقر. وبهذه المناسبة يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى رئيس وأعضاء لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية الذين أغنوا مناقشة هذه المشاريع باقتراحاتهم القيمة، كما أشكرهم كذلك على تصويتهم بالإجماع على مجموع النصوص الثلاثة:

1- مشروع القانون المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية يقترح هذا النص إحداث مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة، وذلك إقتداء بالتجربة الرائدة لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال، التي منذ إحداثها كانت بمثابة إجابة ملائمة لمواجهة الإشكاليات التي تعرفها منطقة الشمال. وقد مكنت من إنجاز عدة مشاريع تنموية ستساهم لا محالة في النهوض بهذه الأقاليم وفي استقطاب استثمارات مهمة من شأنها تأهيل اقتصاد هذه المنطقة التي تعد واجهة المملكة على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

وستخضع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة لوصاية الوزير الأول لضمان تقيد أجهزتها المختصة بأحكام هذا القانون وخاصة ما يتعلق منها بالمهام المسندة إليها والسهر بوجه عام على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العامة.

ويشمل نطاق تدخل هذه الوكالة كافة الجماعات التابعة للجهات الجنوبية الثلاثة: جهة كلميم - السمارة وجهة العيون - بوجدور - الساقية الحمراء وجهة وادي الذهب - الكويرة.

ومن بين مهام هذه الوكالة دراسة واقتراح برامج اقتصادية واجتماعية مندمجة وكذا المشاريع الكفيلة بإنعاش وتنمية الاقتصاد والقطاعات الاجتماعية خاصة منها :

- البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والصناعة.
- البحث عن وسائل التمويل اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع.
- القيام لحساب الدولة والجماعات المحلية بتتبع تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية المندمجة، والأعمال المتعلقة بتحقيق السياسات القطاعية.
- العمل على إنعاش الشغل وتشجيع المبادرة الحرة.

كما يجوز للوكالة أن تساهم سواء بمفردها أو في إطار الشراكة وضمن حدود الوسائل المالية المتوفرة لديها، في تهيئة وتجهيز المنطقة بطلب من الحكومة أو من الجماعات المحلية وهيأتها الداخلة في النطاق الترابي المعني ولحسابها.

وكما ورد في الكلمة التي ألقاها السيد الوزير الأول بمناسبة اختتام الأيام الدراسية لتنمية الأقاليم الجنوبية التي نظمت في شهر يوليوز الأخير، فان هذه الأقاليم قد حققت تقدما مهما وتنمية كبيرة خلال ربع القرن المنصرم، وقد وصلنا إلى هذا المستوى -كما يقول السيد الوزير الأول- من التطور بفضل القرار الذي اتخذه جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني حين قرر رحمه الله أن تعطى الأسبقية للأقاليم الجنوبية. ومن شأن الوكالة المزمع إحداثها العمل على تعزيز هذه المسيرة التنموية.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الذي ألقاه جلالته بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين للمسيرة الخضراء في 6 نونبر 2002، فان هذه الوكالة بصدد الإعداد لعقد مجلسها الإداري قصد إقرار المشاريع المبرمجة في مخططها للتنمية المندمجة وتفعيلها في اقرب الآجال وذلك من اجل جعل الأقاليم الجنوبية قطبا للاستثمار ونموذجا للتنمية الجهوية.

2- مشروع قانون يقضي بإحداث المنطقة الخاصة للتنمية طنجة- البحر الأبيض المتوسط.

خلال الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2002 اصدر حفظه الله تعليماته السامية بإحداث المنطقة الخاصة للتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط التي ستأوي مركبا مندمجا يقع على بوغاز جبل طارق شرق مدينة طنجة بالمجال الترابي لجماعات قصر أمزاج والفنيدق وملوسة وتغرمت والقصر الصغير والتي سيحدث فيها ميناء يشمل أنشطة متعددة ومناطق تصدير حرة وبنيات تحتية كفيلة بربط الميناء والمناطق المذكورة فيما بينها بالشبكات الطرقية الوطنية والدولية.

وفيما يتعلق بالأهداف المنوطة بهذا المشروع المتميز فإنها تكمن أساسا في منح جهة الشمال مركبا متكاملا ومهيكلا لفضائه الاقتصادي مع إحداث مناصب للشغل وجلب المقاولات المصدرة للمناطق الحرة وتسهيل ولوج المقاولات الوطنية للأسواق الأجنبية ومن اجل إنجاز البرنامج المشار إليه أعلاه خولت للوكالة بصفة خاصة مجموعة من المهام تتعلق ب:

- المساهمة في البحث عن وسائل التمويل وتعبئتها.
- إعداد كل الدراسات والتصاميم العامة والتقنية والاقتصادية والمالية.
- إنجاز وتهيئة وصيانة واستغلال مناطق التصدير الحرة، طبقا للقوانين الجاري بها العمل.
- إنجاز البنيات التحتية الضرورية لتحقيق المركب المرتقب وللتعريف بالمنشآت التي سيتم تشييدها بهذا المركب.

والجدير بالذكر أن هذه المنطقة ستساهم لا محالة في الحد من ظاهرة التهريب من مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين وفي

استتباب الأمن وخلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة في المناطق الشمالية خاصة. كما أن مشروع التهيئة والتنمية الذي سيكون موضوع تعاقد مع الدولة سيتم إسناد مهمة إنجازه وتسييره إلى الوكالة الخاصة طنجة - البحر الأبيض المتوسط وهي مؤسسة في شكل شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية مع مجلس الرقابة طبقا للتشريعات الخاصة بهذا النوع من الشركات.

وقصد تمكين الشركة من القيام بالمهام المسندة إليها على الوجه الأكمل تم تمتيعها بصلاحيات السلطة العمومية، لاسيما تلك المتعلقة منها بالملك العام والغابوي الضروريين لتحقيق أهدافها وبحق نزع الملكية والاحتلال المؤقت لأملاك الخواص وكذا الاطلاع بمهام شرطة الموانىء البحرية للتجارة وإعداد مناطق التصدير الحرة والترخيص بإقامة المنشآت بها.

وبالنظر إلى الطابع الاستعجالي لإنجاز الاستثمارات المرتقبة ومن اجل توفير كافة الضمانات لإنجاح المشروع تستفيد شركة المساهمة من الحقوق والامتيازات المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل وكذلك الامتيازات الضريبية الخاصة بالمناطق الحرة للتصدير.

3- مشروع قانون يتعلق بإدماج إقليم جرادة في مجال تدخل وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.

استجابة لرغبة رعايا صاحب الجلالة أيده الله بإقليم جرادة وتجسيدا للعناية الخاصة التي يوليها جلالته لسكان هذا الأخير، أعطى حفظه الله تعليماته السامية لإدماج هذه المنطقة في مجال تدخل وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة حتى يتمكن الإقليم المذكور من الاستفادة من المشاريع التنموية التي تقوم الوكالة بإنجازها.

وفي هذا الصدد وجبت الإشارة إلى أن البرنامج الخاص الذي أعدته الحكومة لفائدة إقليم جرادة من اجل إعادة هيكلة وتقويم اقتصاد هذه المنطقة حتم مساهمة أكبر لمختلف الشركاء المعنيين: الوزارات، المؤسسات العمومية، الجماعات المحلية والقطاع الخاص وذلك قصد تحقيق تنسيق أنجع لمختلف التدخلات وكذا ضمان تناغم مكثف لمختلف المبادرات التي تم إنجازها سواء تعلق الأمر بمجال تعزيز البنيات التحتية ودعم القطاعات المنتجة الرامية إلى إنعاش الشغل أو تعزيز القطاعات الاجتماعية كالتربية والصحة والسكن والتجهيزات الاجتماعية والثقافية.

تلكم حضرات السادة المستشارين هي أهم مضامين مشاريع النصوص المعروضة على أنظار مجلسكم الموقر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

والآن أعطي الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية...إذن نعتبر أن التقرير قد وزع وأعطي الكلمة لأول متدخل في هذه المناقشة عن فرق الأغلبية الأستاذ محمد الخليفة، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار محمد الخليفة :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المحترمين،

أحد الإخوان وأنا نازل رئيس فريق قال إن أحسن الكلام ما قل ودل. فسنكون إن شاء الله مختصرين في هذا التدخل الذي سأتدخل فيه باسم الأغلبية في مناقشة مشروعي المرسومين المتعلقين بإحداث وكالة الإنعاش لتنمية الأقاليم الجنوبية وتتميم القانون المتعلق بإنعاش التنمية في الأقاليم الشمالية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يعرض على مجلسنا اليوم وفقا لمقتضيات الدستور المرسومان المتعلقان بتنمية وكالتي الشمال والجنوب قصد المصادقة، ولابد من الإشارة بهذه المناسبة انه كانت لفرقنا فرصة تأكيد الإجماع الذي تحظى به قضية التنمية في هذه الأقاليم بالنظر لوضعيتها الاستراتيجية ولمكانتها التاريخية والسياسية بالنسبة لترسيخ وحدة التراب الوطني. وقد سبق أن سجلنا بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي مساندتنا المطلقة لما ورد فيه من التزام الحكومة بتنفيذ التعليمات الملكية من خلال تفعيل دور الوكالة الوطنية لتنمية الأقاليم الجنوبية، ومدها بالإمكانيات الضرورية للشروع فورا في فتح الأوراش الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها وخلق المناخ الملائم للدفع بالاستثمارات في القطاعات الواعدة التي تتوفر عليها مناطقنا الجنوبية.

وتعتبر الأقاليم الجنوبية والشمالية للمملكة من بين الجهات التي تحظى باهتمام جلالة الملك نصره الله، وهنا لابد أن نشير بأن القرارات الملكية هي المنبع الحقيقي لهذه المراسيم. القرار الملكي السامي فيما يخص تنمية الأقاليم الشمالية والجنوبية في خطاب العرش الماضي وكذلك ف الخطاب السامي ب 6 مارس بالعيون في السنة الماضية. كما نعتبر أن المغرب قد انتقل من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر وذلك ببذل مجهودات جبارة في مجال العمران والتجهيزات الأساسية من اجل تركيز مفهوم التكافل والتحرير الاقتصادي ورفع شعار التنافسية والمبادرة الحرة. كما نسجل من هذا المنبر بارتياح المشاركة الفعالة للمواطنين في الأقاليم الجنوبية وانخراطهم في هذه المسيرة التنموية وهذا يترجم وعي المغاربة

بأجمعهم بأهمية تنمية هذه الأقاليم لتحصينها وتمنيعها لتدارك سنوات الخصاص والإهمال الذي كانت تعانيه المنطقة في ظلال الاحتلال الإسباني. كما تعد هذه التنمية درعا لمواجهة كل المخططات الانفصالية وقطع الطريق أمام مخططات خصوم وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني،

إن المغرب قد كسب هذه المعركة ملكا وحكومة وشعبا وهو في طريق تدعيم هذه المكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك من خلال هذه الوكالة التي تساهم بدون شك في تنمية الأقاليم الجنوبية مع التفكير الجاد والمسؤول في ضم المناطق المتاخمة للحدود في المستقبل القريب مثل إقليم فكيك وبوعرفة والراشيدية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني،

إن إدماج جرادة وتاويرت في دائرة تدخل وكالة تنمية الأقاليم الشمالية هي في الواقع تأكيد للرغبة في إعادة هيكلة وتقويم اقتصاد المنطقة بمساهمة الجميع، سواء تعلق الأمر بمجال تعزيز البنيات التحتية ودعم القطاعات المنتجة الرامية إلى إنعاش الشغل كما جاء في خطاب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. وكذا تعزيز القطاعات الاجتماعية خصوصا ونحن على مشارف فتح الحدود في إطار الشراكة مع أوربا وهذا يقتضي أن تقوم الوكالة بدورها لتقوية الاقتصاد الوطني وضمان كرامة المواطن وأن تكون الدرع الحقيقي لكسب رهان تحرير سبتة ومليلية للوصول إلى التنمية الحقيقية عبر تحقيق الرواج الاقتصادي الضروري في المنطقة بأكملها.

ولضمان نجاح أكبر نرتئي إشراك ممثلي السكان في تدبير شؤون الوكالة. ولهذا سنعمل على تقديم مقترح قانون يفتح عضوية مجلس الإدارة في وكالة الشمال والجنوب لرؤساء الجهات المعنية مع فتح مجال الاستشارة لجميع الهيآت التمثيلية في مجال الجماعات والأقاليم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني الوزراء،

إننا نعتبر في فرق الأغلبية أن تتميم القانون المحدث لوكالة إنعاش وتنمية مناطق الشمال بإدماج إقليم جرادة، تاوريرت وما أدراك ما إقليم جرادة والكل يعرف والإخوان المناضلين في الاتحاد والعام للشغالين أوفي الكونفدرالية أوفي النقابات الأخرى المهم انه كان في صالح الوطن، انه ما وقع في قضية جرادة ونتمنى إن شاء الله أن يكون إقليم جرادة وتاوريرت إن شاء الله في أقرب وقت ويكون هذا القانون المحدث لوكالة الإنعاش وتنمية المناطق الشمالية والجنوبية هو مبادرة إيجابية لتفعيل برامج التنمية والتطور الاقتصادي لهذه المناطق الأساسية في النهضة الشاملة والمستدامة التي تحتاجها بلادنا لرفع رهانات الشراكة مع أوربا وتحديات المنافسة التي تفرضها العولمة والعلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة.

ولا يسعني هنا قبل أن أتمم إلا أن نقول بأن القرار الملكي السامي بعودة السفير المغربي إلى أسبانيا وعودة الدفء بين العاصمتين لاستئناف المهام بالعاصمة الأسبانية وذلك عقب استقباله بالقصر الملكي بأكادير، نتمنى إن شاء الله أن تفتح صفحة جديدة قوامها التعاون المشترك والاحترام المتبادل لمصالح الطرفين والعمل على مصلحة الشعبين.

وأخيرا لابد أن نشير أنه فيما يخص السياحة إننا نريد أن تكون سياحة في الشمال، لكن يجب أن نعطيها الإمكانيات، فنعرف أن وكالة الماء والكهرباء التي أسندت إليها هذه المهام في تطوان قد ارتفعت الكلفة بكثير وهذا في ظننا انه لا يشجع الاستثمار ولابد على الحكومة أن تعمل على أن يكون هناك تراجع ولو في كناش التحملات حتى تساهم مثل هذه الشركات في تنمية الشمال وليس في تعطيلها.

وأخيرا كل أملنا أن تساهم الوكالتان في الاطلاع بالمهام الموكولة إليهما وأن يكون الإطار القانوني الذي نعلن اليوم تصويتا الايجابي عليه أداة لتحقيق الأهداف والمرامي المسطرة لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة الآن عن فرق المعارضة للأستاذ محمد عذاب الزغاري، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار محمد عذاب الزغاري :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني بالنيابة عن فرق المعارضة أن أعرب عن موقف فرقنا بخصوص مضمون ثلاثة مشاريع قوانين ترمي إلى المصادقة على ثلاث مراسيم قوانين وهي على التوالي:

1- مشروع قانون رقم 59.02 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 643 - 02 - 2 القاضي بتتميم القانون رقم 06.95 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.

2- مشروع قانون رقم 60.02 يتعلق بالمصادقة على مرسوم القانون رقم 644 - 02 - 2 القاضي بإحداث المنطقة الخاصة لتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط.

3- مشروع قانون 61.02 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 645 - 02 - 2 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.

وفي هذا الإطار السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

فإننا إذ نذكر ونجدد موقف فرق المعارضة المؤيد والداعم لهذه المشاريع قوانين والتي ما كان لها أن ترى النور لولا المبادرات والتوجيهات الملكية السامية عبر مجموعة من الخطب السامية سواء بمناسبة زيارته الميمونة لمدينة العيون بتاريخ 6 مارس 2002 أو خطاب العرش في نفس السنة فإننا نشكك وبصفة مشروعة في مدى القدرة والجرأة المالية للحكومة بتركيبتها المزركشة واللامتجانسة من تفعيل مقتضيات هذه النصوص و أجرأتها طبقا للمنظور الحداثي و البرغماتي الذي سطره جلالته.

وانسجاما مع نفس التصور فإننا نسجل بارتياح كبير المبادرة الملكية السامية بإضافة إقليم جرادة إلى نطاق اختصاص وكالة تنمية أقاليم الشمال خاصة عقب المعاناة والمشاكل الاجتماعية التي خلفها إغلاق العديد من المعامل والمناجم والتي كانت تشكل مورد الرزق الأوحد لسكان المنطقة وهو الأمر الذي عطل مجموعة من الطاقات وشرد العديد من العائلات وهلهل البنية التحتية المتآكلة أصلا لهذا الشطر من وطننا العزيز.

وفي نفس القول نسجل وبالنسبة لمشروع القانون المتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، حيث كان ثمرة للخطاب المولوي السامي في مدينة العيون بتاريخ 6 مارس 2002، إذ أعلن فيه جلالته عن عزمه الراسخ في تنمية هذه الأقاليم بتشارك وتشاور مع أبناء المنطقة. وبهذه المناسبة ونحن في فرق المعارضة وإذ لم نكف أبدا على القول والجهر بكون مناطقنا الجنوبية ونظرا لما تعرفه من وضعية استثنائية فكان من الأجدى أن يتم التعامل معها كذلك بشكل مميز ينفلت عن الحسابات الرقمية والضغوط والإكراهات التي لا تنفك تلوح بها هذه الحكومة لتعطيل كل المبادرات الجادة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لساكنة المنطقة وهنا افتح قوس على انه أبناء المنطقة كما جاء في عدد من اللقاءات مع أبناء المنطقة على أنه يجب على هذه الإمكانية أن تخصص مناصب شغل من أبناء المنطقة لأنه كما يقول المثل أهل مكة أدرى بشعابها وهم الذين يعرفون كيف يسرون مناطقهم. كما نثير انتباه الحكومة الحالية إلى ضرورة مراجعة أوراقها لتلافي العديد من الهفوات والمعيقات التي حالت دون قيام وكالة تنمية أقاليم الشمال من الإطلاع فعليا بالأدوار المناطة بها، ويبقى مشروع القانون المتعلق بإحداث المنطقة الخاصة لتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط نموذجا يحتدى به فيما يخص التصور المتكامل والبعد الاستراتيجي المندمج بالإضافة لما سينجم عنه من رواج اقتصادي ومالي فإنه سيساهم بشكل عام في التطوير الدائم والمطور للمنطقة، بالإضافة إلى أنه سيشكل أداة ضاغطة لفتح الحوار مع الطرف الأسباني وتجديد مطالبنا المشروعة لتخومنا المحتلة.

لهذه الأسباب مجتمعة فكما صوتنا كفرق للمعارضة بالإيجاب على هده المشاريع قوانين داخل اللجنة فإننا نؤكد نفس التوجه على مستوى الجلسة العمومية مذكرين مرة أخرى بكون المعارضة التي نمثلها ليست بمعارضة ممنهجة أودغمائية، ولكن هي بالأساس وكما أبانت عن ذلك في العديد من المناسبات والقضايا هي معارضة ذات قوة اقتراحية وتفاوضية ومنتصرة للقضايا الوطنية والوحدوية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ علي الخضراوي عن فرق المعارضة كذلك.

السيد المستشار علي الخضراوي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة في إطار مناقشة المشاريع التالية:

- مشروع قانون رقم 59.02 المتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون 2-02 - 643 الصادر في 10 سبتمبر 2002، والقاضي بتتميم القانون رقم 06.95 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعمالات وأقاليم الشمال.

- مشروع قانون رقم 60.02 المتعلق بالمصادقة على مرسوم القانون رقم 2 - 02 - 644 الصادر في 6 سبتمبر 2002، والقاضي بإحداث المنطقة الخاصة لتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط.

- وأخيرا مشروع قانون رقم 61.02 القاضي بالمصادقة على المرسوم لقانون رقم 61 - 02 - 645 القاضي بالمصادقة على المرسوم لقانون رقم 2 - 02 - 645 في 10 سبتمبر 2002 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية بالمملكة.

في الواقع أن هذه المشاريع لها طابع واحد يصب في اتجاه بلورة مفهوم جديد يدعم التنمية الجهوية من خلال إحداث

مؤسسات تضطلع بمهمة تطوير البنيات الاقتصادية والاجتماعية سواء بالنسبة لأقاليم الشمال أو جنوبها وهي فلسفة جديدة نتمنى أن تعمم على مختلف مناطق وجهات المملكة على اعتبار أنها تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة أو إقليم على حدة، وتعتمد على إمكانيات الجهات والمناطق المنضوية تحت لوائها في إطار التنمية المتوازنة المبنية على توظيف الثروات التي تزخر بها بلادنا توظيفا صحيحا وسليما طبقا لمبدأ الأولويات.

إن الوكالة موضوع نقاشنا اليوم في هذه الجلسة لعبت دورا طلائعيا وجاءت بأسلوب جديد في مستوى تشخيص الأوضاع الاقتصادية بهذه الأقاليم وأخص بالذكر تجربة وكالة تنمية أقاليم الشمال، حيث أنها عملت على تجسيد مختلف الإختلالات التي تطبع علاقات الأقاليم المنضوية تحتها، وكذلك البحث عن الحلول الناجعة التنموية والمندمجة وكذا البحث أيضا عن وسائل التمويل، حيث عمدت وكالة تنمية أقاليم الشمال إلى تمويل العديد من المشاريع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في إطار أسلوب الشراكة.

إن فلسفة إحداث وكالة تنمية أقاليم الشمال كان يهدف جلب المستثمر الأوربي للأسف الشديد الأمر الذي لم يتحقق مما ألزم على الحكومة المغربية الاعتماد على المقومات الذاتية لتفعيل مهام هذه الوكالة وجعلها في خدمة الأهداف المتوخاة منها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

إننا في فرق المعارضة وإيمانا منا بضرورة انخراط الدولة في التنمية المستدامة اعتمادا على التنمية الجهوية كآلية جديدة نعتبر أن التعديل الذي لحق وكالة أقاليم الشمال بخصوص ضم إقليم جرادة الذي يعد عنصرا ايجابيا من اجل النهوض بهذا الإقليم، حيث أنه تضرر بسبب إغلاق المنجم الفحمي، ومع ذلك فإننا مازلنا نسعى دائما إلى إدماج جميع المناطق النائية ذات الإمكانيات الضعيفة لأجل إقلاع اقتصادي منشود. ونثمن من جهة أخرى في فرقنا المبادرة الملكية القاضية بإحداث وكالة خاصة بالأقاليم الجنوبية خطوة جد ايجابية لإعطاء البعد الجهوي دلالته التنموية لما يجسد الوحدة الوطنية ليس سياسيا وثقافيا فقط بل تسجد اقتصاديا واجتماعيا، سيما وأن بلادنا تواجه اليوم رهان طي ملف وحدتنا الترابية بشكل نهائي على مستوى المنتظم الأممي. وهنا لابد أن نؤكد على أمر هام يتعلق بضرورة مواكبة المبادرات الملكية من طرف الحكومة بنفس الدينامية والسرعة التي يريدها جلالة الملك حفظه الله وترجمة مبادراته السامية إلى واقع ملموس.

السيد الرئيس،

إن الحكومة مطالبة بابتكار أساليب وشروط التمويل لإنجاح هذه المساعي الحميدة، والتفكير والاجتهاد في خلق فضاءات تستقطب المستثمر الأجنبي وهنا لابد أن ننوه داخل فرقنا بمبادرة بناء ميناء طنجة - البحر الأبيض المتوسط والتي تعتبر في نظرنا معلمة استراتيجية لبلادنا، نشجع شركاءنا الأوربيين والأمريكيين على استثمار هذا الإنجاز الذي سيساعد على خلق رواج اقتصادي مهم ببلادنا.

إن هذا المشروع الضخم رفع قيمة الاعتمادات المخصصة لجهة طنجة - تطوان ب 1235 مليون درهم بالنسبة 8.10 قياسا على باقي الجهات.

إن حكومة التناوب السابقة عجزت عن إحداث تحولات عميقة في اقتصادنا الوطني بحكم افتقارها لآليات ابتكار المشاريع المنتجة والمدرة للدخل الوطني، فان على الحكومة الحالية الاستفادة من التجربة السابقة واعتماد مقاربة أخرى تعتمد على سياسة واقعية من شأنها أن تدعم الاستثمار في المجالات الحيوية لتحقيق تنمية شاملة وتوظيف جميع إمكانيات الدولة بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

بحكم الأهداف المتوخاة من هذه المشاريع والتي تستجيب لمنظورنا في ضرورة تبني التنمية الشاملة، فإننا سنصوت بالإيجاب، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لآخر متدخل في هذه المناقشة بالنسبة للمشاريع الثلاث الأولى الأستاذ العلمي الهوير عن الفريق الكونفدرالي، طبعا عن المشاريع الثلاث كذلك.

السيد المستشار خليد العلمي الهوير :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

يشرفني التدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة المشاريع قوانين المتعلقة بالمصادقة على المراسيم، المتعلقة أيضا بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب والمرسوم المتعلق بإحداث المنطقة الخاصة لتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط، والمرسوم المتعلق بإحداث وكالة إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.

السيد الرئيس،

إننا نعتقد أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور والمتمثل في ارتفاع نسبة الفقر وانسداد آفاق الشغل كان من أهم الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى اعتماد سياسة

اقتصادية واجتماعية ترتكز بالأساس على سياسة القرب سواء تعلق الأمر بالمناطق والجهات أو بالمواطنين.

وفي هذا السياق فان مشروعي القانونين المتعلقين بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الشمال وأقاليم جنوب المملكة يهدفان بالأساس إلى إحداث توازن بين الجهات من أجل التضامن ووضع حد أو قطيعة مع المغرب النافع والمغرب غير النافع، خصوصا أن هاتين المنطقتين تشكلان مناطق حدودية وهي واجهة حقيقية لواقع المغرب سواء في شماله أو جنوبه، لذلك فإننا نثمن قرار إحداث وكالتي الإنعاش للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بغية الحد من ظاهرة الهجرة السرية التي تعرفها منطقة الشمال وكذلك الحد من نشاط عملية التهريب المؤثرة على الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة للجنوب فإن هذه الوكالة ستعطي بعدا تنمويا للوحدة الوطنية بالإضافة بالطبع إلى البعد الترابي، وهذا ما أكد عليه المؤتمر الوطني الرابع لمركزيتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد بمدينة العيون في مارس 2001، إذ أكد على ضرورة تجاوز المقاربة الأمنية نحو مقاربة شمولية يكون محورها الإنسان من أجل تحصين وحدتنا الترابية. وفي هذا الاتجاه اقترحت مركزيتنا خلق صندوق لتنمية أقاليم الجنوب.

السيد الرئيس،

إن إنشاء هاتين الوكالتين يجب أن ينعكس ايجابيا على أوضاع المواطنين وأن يدفع المسئولين إلى توفير البنيات التحتية القادرة على استقطاب استثمارات واسعة وطنية ودولية لتساعد على نهضة اقتصادية ستمكن هاتين المنطقتين من لعب دور قاطرة للمناطق المحيطة بها.

السيد الرئيس،

إن إنشاء المنطقة الخاصة للتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط لابد أن يعطي للمنطقة دورا اقتصاديا جديدا على مستوى الإنتاج والتصدير والخدمات والتشغيل أيضا، علما انه السيد الوزير ذكرنا في اللجنة بأنه مشروع الميناء سيعمل على خلق ما يناهز 20.000 منصب شغل في إطار إنجاز هذا المشروع، وأن يجعل منها بوابة على الاتحاد الأوربي في إطار سياسة تشاركية واضحة المعالم والأبعاد.

إن اتفاقية ميدا وغيرها من الاتفاقيات التي سبق لبلادنا أن أبرمتها مع دول الشمال لابد وأن نغتنم الفرصة لدعمها وتطويرها دعما لاقتصادنا الوطني الذي تأثر سلبا بالتحولات الكبرى التي يعرفها العالم.

إن هذا الورش الكبير لابد وأن يدفع الحكومة للتفكير كذلك في الرأسمال البشري الذي سيكون بالدرجة الأولى المحرك الأساسي لهذا المشروع التنموي، لذلك نطالب الحكومة بالإسراع بتنظيم حوار وطني يساهم فيه مختلف الفاعلين استعدادا لكل التقلبات والتغيرات التي ستنتج عن انطلاق هذا المشروع.

إن هذه السياسة الجهوية التنموية القائمة على الوكالات الوطنية لا يجب أن تنسينا سياسة التوازن والتماسك بين مختلف جهات المملكة وفئات المجتمع، لذلك يجب أن يعتمد الشباك التنموي الذي من شأنه أن يجعل من هذه الوكالتين بالإضافة إلى منطقة طنجة - المتوسط منطلق الإسهام في تنمية شاملة ببلادنا مجالا وإنسانا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم. أعطي الكلمة للأستاذ محمد بوهريز عن فرق الأغلبية في المشروع المتعلق بالمنطقة الخاصة لتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط.

المستشار السيد محمد بوهريز:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

تدخلي حول مشروع القانون 60.02 المتعلق بإحداث المنطقة الخاصة لتنمية طنجة البحر الأبيض المتوسط.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني كذلك كما قام به زملائي الذين سبقوني نيابة عن إخواني المستشارين أعضاء فرق الأغلبية بمجلسنا الموقر أن أتناول الكلمة من هذا المنبر لأساهم في مناقشة غرفتنا حول هذا المشروع الهام الذي جاءت به الحكومة الموقرة تنفيذا للقرار الملكي السامي بإحداث مركب اقتصادي هام يشمل ميناء تجاريا على حوض البحر الأبيض المتوسط ومجموعة من المرافق الموازية كخلق مناطق حرة تجارية وصناعية وتصديرية وطريق سيار وخط للسكك الحديدية يربطان كل منهما موقع الميناء والمناطق بمدينة طنجة لتربط بدورها بالشرايين الطرقية التي تنجزها بلادنا منذ أن انطلقت عملية تحسين الشبكة الطرقية بالمملكة.

إن خلق مثل هذه المنطقة ذات النشاط الاقتصادي المتنوع على مشرفة بوابة المغرب وفي هذا الموقع الاستراتيجي بالذات بفضل ما حباه الله من مؤهلات طبيعية وبشرية وانفتاح على العالم المتحضر وقرب من الاتحاد الأوربي أصبح يضم 27 دولة تقطنها حوالي 500 مليون نسمة، لا يمكن إلا أن يجعل تحقيق التنمية المنشودة والازدهار المرتقب وتقوية فرص الاستثمار أمام الفاعلين الاقتصاديين ورجال الأعمال المغاربة أولا والرأسمال الخارجي ثانيا. وهذا بطبيعة الحال سيجعل التجارة والصناعة والسياحة تعرف رواجا ونموا يمكن من إنعاش سوق الشغل ويضمن

الاستقرار لدى ساكنة المناطق المجاورة لهذه الناحية العريضة من الجهة الشمالية وفتح باب الأمل أمام شريحة هامة من الشباب والرجال والنساء لينضموا إلى قافلة الساكنة المنتجة ببلادنا والمتطلعين إلى غد أفضل يجعلهم يغضون الطرف عن المغادرة ومحاولة الهجرة نحو الضفة الشمالية من حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن ميناء طنجة التي تمر عبره حوالي 90% من الشاحنات التي صارت تشكل الوسيلة المثلى لنقل البضائع بين مختلف بلدان العالم قد اصبح مخلوقا ولا يمكنه أن يساير وثيرة تزايد عدد الشاحنات خصوصا وأننا مقبلون على فتح حدودنا على مصراعيها وفقا لالتزامات بلادنا الدولية وكنتيجة حتمية لخلق مناطق للتبادل الحر.

ولا يجب أن يتبادر إلى أذهان بعضنا أن من شأن خلق هذا المركب بهذه الضفة الاستراتيجية التي تعد بوابة المغرب منافسة لموانئ أخرى من المملكة، لأن وظيفتهما ستكون متكاملة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لاشك أنكم تعرفون مدى ما حققته دول أخرى خاضت هذه التجربة والأمثلة كثيرة على الصعيد العالمي، فهناك مثلا هونغ كونغ بآسيا ودبي بالشرق العربي وجبل طارق بالجزيرة الإيبيرية وسبتة السليبة بمحاذاة تطوان وطنجة، حيث أن هذه الموانئ والمناطق المحيطة بها شهدت ولا تزال ازدهارا عظيما وانفتاحا سمح لها بأن يرغد سكانها في العيش الكريمة ومالية دولها واقتصاديا ينمو بوثيرة سريعة، الشيء الذي لمع صورتها على المستوى الدولي.

اننا كفرق للأغلبية ونحن نبارك هذه الخطوة الجريئة والجبارة في الميدان الاقتصادي ببلادنا لا يسعنا إلا أن ندعو إلى إخراج مشروع إحداث الوكالة إلى الوجود وفي اسرع وقت حتى لا نقع في أخطاء قد تؤثر على الموعد الذي حدد لإنجاح المركب وتشغيله في أفق 2006، وبالتالي تهيئته للعمل والإنتاج لنصل في أفق 2010 ونحن نتوفر على مؤهل استراتيجي هام في هذه المنطقة المتوسطية التي تعرف تحركا سريعا في اتجاه تقوية الإنتاجية والصناعية والفلاحية بين البلدان المكونة لها بالضفة الشمالية. وبالمقابل فان الضفة الجنوبية أي المناطق الشمالية والشرقية التي عانت لسنين طويلة من التهميش الممنهج والعزلة المفتعلة لا ينبغي أن تتحمل أيضا عواقب مضاعفات هذا الانفتاح المنتظر والسبيل الوحيد للتغلب على ذلك هو التعجيل بإخراج مشروع إحداث الوكالة إلى حيز الوجود في المدة الزمنية المبرمجة دون تماطل أو تخاذل ودون اعتبار أي مبرر يمكن أن يعرقل بناء لبنة اقتصادية أخرى تضاف إلى مكرومات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن مباركتنا كفرق للأغلبية لمساندة الحكومة ينطلق بالأساس من أهمية هذا المشروع وتتميننا له نابع أساسا من هذه القناعة، حيث أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالنسبة لبلادنا بصفة عامة وبالنسبة للأقاليم الشمالية بصفة خاصة لا يمكن أن يتم إلا عن طريق التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية والتشريعات الملائمة التي تساير التطور وتعبد الطريق أمام التزامات بلادنا مع المحيط الخارجي وأمام مستلزمات وتداعيات العولمة والتبادل الحر.

لاشك وأننا تمعنا فيما جاء به عرض السيد وزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، عند تقديمه لهذا المشروع، وكذلك ما جاء على لسان السيد مدير وكالة تنمية الأقاليم الشمالية سواء داخل البرلمان أو خارجه وتمكننا في نفس الوقت من الاطلاع على مضامين القانون المعروض علينا واستنتجنا التوجه السليم الذي نهجته الحكومة الموقرة في منح هذه الوكالة بعض الامتيازات الضرورية واللازمة لتمكينها من القيام بدور قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشودة من وراء هذا المشروع وهي امتيازات تخص مجموعة من الإعفاءات الضريبية وكذا امتيازات يعمل بها في جميع المناطق الحرة للتصدير كما أن هذه الوكالة ستتمتع بإعفاء من ضرائب الدولة على مداخيلها والمترتبة أصلا من الأنشطة التي تقوم بها باسم الدولة ولحسابها. إنه بحق مشروع ضخم لم يسبق في تاريخ وطننا أن قامت الدولة باستثمار دي أبعاد هامة في مثل حجم هذا المركب.

إننا في فرق الأغلبية نطلب من المجلس أن يصوت على هذا المشروع بالإيجاب. وشكرا السادة الوزراء، السادة المستشارون، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

حضرات السادة المستشارين،

حضرات السادة الوزراء،

أعرض المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع على التصويت.

الموافقون؟ الإجماع

المشروع برمته، الإجماع

إذن صادق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 61.02 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 202 - 645 الصادر في ثاني رجب 1423 الموافق ل 10 سبتمبر 2002 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب للمملكة.

وننتقل للتصويت كذلك على مشروع قانون رقم 59.02 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 202 - 643 الصادر في ثاني رجب 1423 الموافق 10 شتنبر 2002 القاضي بتتميم القانون رقم 695 المتعلق بإحداث وكالة

الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.

الموافقون: الإجماع.

كذلك يتعلق الأمر بالمادة الفريدة..الإجماع

المشروع الثالث يتعلق بمشروع قانون رقم 60.02 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 202 - 644 الصادر في 2 رجب 1423 الموافق ل 10 شتنبر 2002، القاضي بإحداث المنطقة الخاصة للتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط.

الموفقون على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع؟ الإجماع.

إذن صادق المجلس على المشروع المذكور والمرسوم بقانون وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 50.02 يقضي بمنح تسبيق لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية لأجل تملك مساكن اجتماعية.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع إن رغبت في ذلك. يتفضل السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لتقديم المشروع.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

سأتولى تقديم هذا المشروع بكل تركيز واختصار.

يشرفني أن أتولى تقديم هذا المشروع بقانون أمام مجلسكم الموقر بالنيابة عن السيد وزير الداخلية وأود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية على مساهماتهم القيمة في دراسة ومناقشة هذا المشروع بقانون الذي يقضي بمنح تسبيق لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية لأجل تملك مساكن اجتماعية والذي يدخل في إطار الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والهادفة الى تحسين أوضاع موظفي وأعوان الجماعات المحلية. فخلال الحوار الاجتماعي الذي تم إجراؤه مابين وزارة الداخلية والمركزيات النقابية الممثلة لموظفي وأعوان الجماعات المحلية تم توقيع اتفاق بتاريخ فاتح يوليوز 2002، يتضمن عددا من التدابير ذات الطابع المالي أو الاجتماعي لفائدة هذه الفئة من الموظفين والأعوان.

ومن بين التدابير ذات الصلة بالميدان الاجتماعي تقرر تسهيل تملك موظفي وأعوان الجماعات المحلية لمساكن اجتماعية عن طريق منحهم تسبيقات وذلك على غرار ما هو معمول به لفائدة موظفي الدولة. وبهذه الطريقة سيتم تمكين هذه الشريحة من الموظفين والأعوان من الاستفادة من تسبيق حدد في 25.000 درهم وبدون فائدة إذا توفر فيهم الشرطان التاليان :

1- أن لا يكون في ملكهم مسكن بأية صفة من الصفات.

2- أن يكون لهم مجموع دخل صاف لا يتجاوز بعد خصم الضريبة مبلغ 43.200 درهم في السنة أي 3600 درهم في الشهر.

هذا وستمنح التسبيقات المذكورة في حدود الغلاف المالي المقرر سنويا لهذا الغرض في إطار الحساب المرصود لأمور خصوصية المفتوح تحت عنوان حصة الجماعات المحلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة وسيتم إرجاع هذا التسبيق من طرف المستفيدين ابتداء من السنة الرابعة لتاريخ صرفه، وذلك على أساس استحقاق ثابت بالنسبة للمدة الباقية لاستهلاك القرض البنكي المبرم لتمويل السكن الاجتماعي. أما تدبير هذه التسبيقات فستتكلف بها مؤسسات القرض المعتمدة بموجب المرسوم الملكي بمثابة قانون بتاريخ 17شتنبر 68 على أساس اتفاقية إطار ستبرم لهذا الغرض بين المؤسسات المذكورة والسلطة الحكومية المكلفة بالوصاية.

تلكم، السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد مقرر لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية لتقديم. إذن نعتبر أنه تم توزيعه وأعطي الكلمة لأول متدخل في إطار مناقشة المشروع وهو السيد محمد المنصوري عن فرق الأغلبية.

السيد المستشار محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم زملائي في فرق الأغلبية في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 50.02 يقضي بمنح تسبيق لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية لأجل تملك مساكن اجتماعية. وهذه مناسبة للتأكيد - أيها الحضور الكريم - على ما جاء به التصريح الحكومي بسن سياسة جديدة في ميدان السكن عامة والسكن الاجتماعي بالخصوص تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية بخصوص تعزيز الخدمات الاجتماعية الموجهة لفائدة موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية والتي تجعل صيانة وكرامة المواطن المغربي تكمن في توفير السكن اللائق، وان أزمة السكن استفحلت بشكل كبير في السنين الأخيرة وذلك لعدم التوازن بين العرض والطلب وضعف القدرة الشرائية لأغلب المواطنين، مما أدى إلى انتشار ظاهرة دور الصفيح والسكن غير المنظم.

وإذا كان حضرات السيدات والسادة برنامج 200.000 سكن اجتماعي الهدف منه هو التصدي للمظاهر السلبية للسكن والذي انخرطت فيه بلادنا من خلال اتفاق فاتح غشت 1996، الذي تم في إطار حوار اجتماعي بين الحكومة والنقابات فإن عوائق كثيرة بدأت تعترضه من بينها عدم تفاعل الأملاك المخزنية مع هذا الموضوع وكذا عدم إقبال المقاولين على إنجاز الاتفاق بالشكل المنصوص عليه رغم التزام الدولة بمنح تسبيق مالي قدره 25.000 درهم بدون فائدة يتم استرجاعها بعد 3 سنوات لفائدة الموظفين التابعين للدولة.

إن المشروع الذي نحن الآن، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين، بصدد تدارسه يرفع الحيف عن موظفي وأعوان الجماعات المحلية الذين لم تكن تشملهم الاستفادة من التسبيق السالف الذكر وأنه بمقتضى هذا المشروع سيتمكنون من التسبيق لاقتناء سكن لائق على غرار نظائرهم بالوظيفة العمومية. وإذا كنا في فرق الأغلبية نثمن هذه المبادرة، فإننا في فرق الأغلبية نريد من القطاع البنكي أن يساير هذه الجهود وذلك بوضع شروط مرنة يسهل توفيرها.

وفي انتظار كل الجهود سواء في القطاع البنكي وتبسيط المساطر وتفاعل المقاولين بشكل إيجابي وقيام القطاع الخاص والجماعات المحلية في إطار شراكة قائمة على مبدأ التضامن الاجتماعي، فإننا سنصوت ونساند بشكل إيجابي هذا المشروع الطموح، أملنا في ذلك أن تعم الاستفادة جميع المواطنين وأعوان الجماعات المحلية من اجل الحصول على تسبيق مالي كما هو الشأن لزملائهم بالوظيفة العمومية وشكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشار المحترم السيد الميلودي عفوت عن فرق المعارضة، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار الميلودي عفوت :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون المحترمون

أتشرف باسم فرق المعارضة أن أتدخل لإبداء بعض الملاحظات بشأن مشروع القانون رقم 50.02 القاضي بمنح تسبيق لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية لأجل تملك السكن الاجتماعي. إن الغاية من هذا المشروع هو منح أعوان وموظفي الجماعات المحلية تسبيقا يقدر ب 25000 درهم يتم إرجاعه بدون فائدة لأجل امتلاك أو بناء مساكن اجتماعية كما يحدد شروط هذه الاستفادة وآجال هذا التسبيق. ونحن في فرق المعارضة نبارك هذه الالتفاتة التي تدخل في إطار إلحاق فئة موظفي الجماعات المحلية وموظفي الوظيفة العمومية الذين يستفيدون بدورهم من هذا التسبيق، إلا أننا من جهة أخرى نؤكد وبإلحاح على أن هذا المبلغ زهيد وسوف لن يفي بالحاجيات المتزايدة لأعوان وموظفي الجماعات المحلية، ندرك مليا العراقيل والصعوبات المالية التي تعترض ليس فقط أعوان وموظفي الجماعات المحلية، بل تطال الموظفين بصفة عامة في ظل تفاحش أثمنة العقارات وتفاوتها من منطقة إلى أخرى.

السيد الرئيس،

إننا في فرق المعارضة نطالب الحكومة بتكثيف جهودها للرفع من مستوى دخل موظفي الجماعات المحلية وإعطائهم الامتيازات الكفيلة بأن تضمن لهم شروط الاستفادة من تسبيقات السكن الاجتماعي، وللاستفادة أيضا من جميع متطلبات الحياة التي هي في ازدياد مضطرد مقابل جمود في الأجور والرواتب الشهرية.

إن الرقم المحدد في 25.000 درهم لأعوان وموظفي الجماعات المحلية لأجل تملك سكن اجتماعي يعتبر رهينا بالإمكانيات المادية المتاحة للجماعات المحلية وخاصة منها التي لا تتوفر على موارد ذاتية مع العلم أن تمويل هذا التسبيق سيكون من الحساب المرصد لأمور الخصوصية المسمى حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، فتدخلات الجماعة المحلية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في ظل موارد مالية غالبا لا تكفي لسد حاجيات التسيير ستحول دون تفعيل إجراءات وتدابير هذا المشروع، لذا ندعو الحكومة للعمل على الرفع من قيمة هذا المبلغ سنويا بشكل يضمن توسيع قاعدة الاستفادة لتشمل جميع أعوان وموظفي الجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن مباركتنا لهذا المشروع تندرج في إطار اعتباره اللبنة الأولى في أفق توفر الإرادة الحقيقية والمستعجلة لحل أزمة السكن الاجتماعي بالنسبة لجميع موظفي الدولة بما فيهم أعوان وموظفي الجماعات المحلية.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب على هذا المشروع مراعاة لهذه لفئة الاجتماعية التي ظلت محرومة لسنوات طوال من هذه الخدمة.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لآخر متدخل في هذا المشروع وهو المستشار المحترم السيد مصطفى الشطاطبي عن الفريق الكونفدرالي.

السيد المستشار مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة مشروع رقم 50.02 يقضي بمنح تسبيق لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية لأجل تملك مساكن اجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد جاء هذا المشروع لتنفيذ أحد بنود الاتفاق المبرم بين المركزيات النقابية: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب ووزارة الداخلية ممثلة آنذاك في الوزير السيد إدريس جطو، حيث يؤكد هذا البند على منح تسبيق لاقتناء سكن اجتماعي لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية بما يتطابق ومضمون الحوار الاجتماعي المتضمن في اتفاق 19 محرم 1421. كذلك جاء هذا المشروع لتحقيق المطابقة مع القانون المالي لسنة 2003، والذي سبق أن صادق عليه مجلسنا الموقر.

السادة الوزراء،

تجدر الإشارة هنا أنه سبق وأن تقدمنا بتعديل ينص على الرفع من قيمة التسبيق وكذا توسيع فئة المستفيدين لتشمل الموظفين الذين يصل دخلهم الشهري إلى 5000 درهم، وكان تعديلنا هذا يهدف من حيث التوجه والفلسفة إلى ما جاء به مشروع القانون الذي نناقشه اليوم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا في الفريق الكونفدرالي نعتبر هذا المشروع مدخلا لإنجاز إصلاح جذري للعلاقات المهنية بهذا القطاع الأساسي والحيوي والمرتبط بالحياة اليومية للمواطنين والعمل المحلي للمؤسسات، فأعوان وموظفو الجماعات المحلية هم نقطة الاتصال الأولى مع المواطنين من خلال رسالتهم الإدارية والإنسانية التي يؤدونها كل يوم.

السادة الوزراء تعرفون أن قطاعات هامة عرفت وستعرف قطاعات أخرى في المستقبل الخوصصة سواء تعلق الأمر بقطاع النظافة أو الإصلاح أو البستنة إلى آخره من القطاعات المكونة لآلة تدخل الجماعات المحلية، فتفاديا لكل النتائج السلبية لابد وأن نذكر بهذه المناسبة - السيد الوزير - بضرورة فتح حوار مع المركزيات النقابية من أجل مراجعة شاملة للقانون الأساسي لعمال وأطر وموظفي الجماعات المحلية.

وفي إطار هذه النظرة التي تسعى إلى حماية مكتسبات هذه الفئة من أبناء شعبنا لابد وأن نسهم جميعا في إخراج مشروع مؤسسة الأعمال الاجتماعية الخاصة بموظفي وأطر الجماعات المحلية إلى الوجود.

السيد الوزير،

بهذه المناسبة كذلك لابد وأن ندعوكم إلى التفكير في مجموع الفئات المكونة للإطار العامل بالجماعات المحلية من مهندسين من مختلف تخصصاتهم ومتصرفين وإعلاميين وتقنيين من أجل أن يتحقق التوازن والإنصاف بين كل مكونات الفئات العاملة بالجماعات مع مثيلاتها في قطاعات أخرى.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تسعى بلادنا من خلال الميثاق الجماعي الجديد دخول مرحلة جديدة من أداء الجماعات المحلية بفلسفة جديدة تعمل من الجماعة المحلية محورا للتنمية يعني أن الجماعة المستقبلية هي التي ستحقق الانتقال من التأطير الترابي والإداري للمواطن إلى التأطير التنموي والثقافي للإنسان المغربي، أي أننا يجب أن نكون غدا أمام مستشار جماعي جديد وكذا أمام موظف جماعي مؤهل للقيام برسالته على أحسن وجه.

لذلك السيد الوزير المحترم لابد وأن يصبح التكوين والتكوين المستمر آلية من آليات تطوير أداء أطرنا في الجماعات المحلية. وبهذه القناعة سنصوت لصالح هذا القانون ليفتح المجال أمام تنفيذ كل بنود اتفاق 19 يونيه 2002.

وفي الأخير نتمنى كفريق كونفدرالي أن تعمم الاستفادة من مشروع القانون رقم 50.02 الذي يتعلق بمنح تسبيق لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية لأجل تملك مساكن اجتماعية ليشمل أيضا موظفي وأعوان البرلمان بغرفتيه، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

سنشرع في عملية التصويت وسنبدأ بالمادة الأولى كما وردت في المشروع.

الموافقون؟ الإجماع

المادة الثانية كما وردت في المشروع، الإجماع

الثالثة: الإجماع

الرابعة: الإجماع

الخامسة: الإجماع

السادسة: الإجماع

السابعة: الإجماع

الثامنة: الإجماع

اعرض مشروع القانون برمته على التصويت

الموافقون؟ الإجماع

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 50.02 يقضي بمنح تسبيق لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية لأجل تملك مساكن اجتماعية.

ننتقل مباشرة إلى المشروع الأخير ويتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 10.02 يتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية.

الكلمة للحكومة من أجل تقديم المشروع، فليتفضل السيد الوزير.

السيد عمر الفاسي الفهري الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني في البداية أن تقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية ولرئيسها على الدعم الذي قدموه لهذا المشروع من خلال مناقشة جد غنية ومفيدة وعلى مصادقتهم له بالإجماع.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد أوصى الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مادته 113 بإحداث أكاديمية للغة العربية مكلفة بتخطيط المشروع الهادف إلى تعزيز تعليم اللغة العربية وتحسينه وبتطبيق هذا المشروع وتقويمه بشكل مستمر. وبعد اعتماد هذا الميثاق من طرف صاحب الجلالة الذي حث حكومته الموقرة بالعمل على تفعيله ففضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتشريف هذه المؤسسة بحملها اسم أكاديمية محمد السادس للغة العربية.

إن هذه المؤسسة مدعوة لمعالجة ثلاثة أنواع من الاختلالات التي تشخص اليوم وضعية اللغة العربية ببلادنا.

النوع الأول يتجلى في اختلالات في لغة التعليم وتعليم اللغة والتي تتجسد على الخصوص في المظاهر التالية:

- الحاجة إلى توفر لغة تعليم عربية شاملة تغطي مختلف أسلاك التعليم بما فيها العالي والتقني وتوظف في مختلف المواد والأنشطة.
- الحاجة إلى توفر لغة عربية واضحة، طيعة، عملية وجذابة نتيجة عدم وجود ما يكفي من الأبحاث والأدوات اللغوية والتربوية المستجدة لتطوير نظامها وطرق تدريسها.
- الحاجة إلى التطوير بالقدر الكافي تدريس اللغة العربية بطرق التلقين الجديدة.
- الحاجة إلى توفر الكتاب المدرسي والوسائط التربوية الملائمة باللغة العربية.

النوع الثاني من الاختلالات يتجلى في وضع اللغة العربية في الحياة العامة وتتجسد هذه الاختلالات على الخصوص في المظاهر التالية :

- ضعف وظيفية اللغة الوطنية الرسمية في الاستعمال نتيجة المواقف السلبية منها وهيمنة اللغة ذات القوة الاقتصادية والإنتاجية.
- هيمنة اللغة الأجنبية كلغة عمل وتواصل في الاقتصاد وفي الكثير من الإدارات.
- ضعف لغة الإعلام والإدارة وشيوع الأخطاء اللغوية وعدم استقرار المصطلح.
- أخيرا لم يتم بعد تعريب تدريس المواد العلمية في مؤسسات التعليم العالي المكلفة بالتكوين في المواد التقنية ككلية العلوم ومدارس المهندسين وكلية الطب والصيدلة وكلية طب الأسنان.

النوع الثالث من الاختلالات يتجلى على الصعيد المؤسساتي، إذ لم تتوفر بلادنا بحكم القانون على مؤسسة ذات سلطة مرجعية وطنية ترعاها السلطة العليا في البلاد قياسا على ما يجري في دول أخرى عربية وأوربية من شأنها أن تبث بصفة رسمية في سلامة اللغة العربية وإمكانيات تطورها وفي التوجهات العامة للتعليم بها وتعزيزها في الحياة العامة.

وإلى يومنا هذا ينقص البلاد تخطيط لغوي من اجل تجاوز كل هذه الاختلالات، تخطيط يسعى إلى الضبط والتنسيق والتوجيه.

السيد الرئيس

السادة المستشارون المحترمون،

لكل هذه الأسباب نقترح إنشاء مؤسسة في شكل أكاديمية تكون تحت الرعاية السامية المباشرة لجلالة الملك، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري، وتتولى مهمتين أساسيتين:

1- تمثل هذه المؤسسة السلطة المرجعية في ميدان اللغة العربية التي تهدف إلى تحقيق المشروع التربوي والعلمي كما ورد في الميثاق الوطني للتربية والتكوين والإسهام في مجهود توحيد المصطلحات العربية.

2- تكون هذه المؤسسة بمثابة الأداة الفاعلة، الساهرة على التخطيط والتنفيذ والتقويم وذلك ب:

1- السهر على القيام ببحوث لغوية وأدوات فاعلة لتجاوز الاختلالات التي تكلمنا عنها سابقا.

2- القيام لفائدة قطاع التربية والتكوين بالأبحاث والدراسات الهادفة إلى تيسير استعمال اللغة العربية.

3 - الإسهام في تعريب البرامج الدراسية غير المعربة.

4 - وضع معاجم لغوية عصرية عامة ومتخصصة.

5 - القيام بترجمة المؤلفات الأجنبية المرجعية.

6 - السهر على ضبط سلامة اللغة واقتراح تشريعات تعزز دورها.

7- التخطيط لبرامج أعمال تخدم المشروع التربوي والعلمي واللساني.

هذه باختصار - السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون

المقتضيات الأساسية لمشروع هذا القانون وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وأعطى الكلمة لأول متدخل في هذا المشروع عن فرق الأغلبية الأستاذ المفضل بنعلوش، فليتفضل.

السيد المستشار المفضل بنعلوش:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الوزير

إخواني المستشارين

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في مناقشة مشروع قانون رقم 10.02 المتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية. وإنها لمناسبة سانحة أعبر من خلالها عن الاعتزاز بهذا المشروع الذي يهدف إلى تقوية لغة الضاد والتي تميز العرب وحدهم عن سائر اللغات. هاته اللغة التي نفخر جميعا بكونها أهم مقوم لحضارتنا العربية الإسلامية. ففي تناغم وانسجام مع الملتقى الوطني للتربية والتكوين الذي يدعو إلى إحداث أكاديمية للغة العربية، تم إعداد مشروع القانون المعروض حاليا على مجلس المستشارين والمتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية وهي مؤسسة وطنية عليا تهتم بكل القضايا المرتبطة باللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للمغرب حسب ما ينص على ذلك الدستور.

والأكاديمية كما سيصطلح على تسميتها بعد المصادقة على المشروع هَيأة مرجعية تهدف إلى النهوض باللغة العربية والحد من الاستعمال الخاطىء لها وتقوية حضورها في ميادين التعليم والعلم والإعلام وكافة مناحي الحياة، وذلك عبر إعداد مخططات ودراسات تصب في اتجاه خلق مشروع لغوي وتربوي مستقبلي يخدم اللغة العربية ويعزز مكانتها في توازن وتكامل مع باقي اللغات الحية. فاللغة العربية هي لغة المجموعة العربية أي لغة ما يربو على 280 مليون من العرب الذين توحدهم هذه اللغة ويشكلون سوقا اقتصادية مهمة وكبيرة، أضف إلى هذا أن اللغة العربية لها رمزيتها الدينية حتى خارج المنظومة العربية حيث أنها لغة مقدسة باعتبارها لغة القرآن الكريم بالنسبة لمجموع العالم الإسلامي الذي يشكل ربع ساكنة الكرة الأرضية.

إن هذه المميزات التي جعلت من العربية لغة دولية غير متوفرة لكثير من اللغات القوية اليوم في العالم مثل الألمانية واليابانية التي لم تعتمد كلغة دولية رغم قوتها الاقتصادية، لكن سياستنا اللغوية مع كامل الأسف تحط من لغتنا العربية الرسمية خاصة على مستوى مراكز القرار والنفوذ، فالعديد من الإدارات والمؤسسات العمومية تتعامل بوثائق باللغة الفرنسية، والكثير من الأطر العليا لا تنتج إلا بغير اللغة العربية، مما يضطرها إلى اللجوء إلى الترجمة وهو ما يسيء للمضمون ويحرف المحتوى، كما أن هذه الأطر والإدارات تطلب أن تترجم الوثائق المكتوبة بالعربية مما يجعلها لا تستوعب النصوص بشكل مباشر وهو ما يؤثر سلبا على مردودية إدارتنا في إنتاج النصوص الجيدة في كافة المجالات.

السيد الرئيس

السيد الوزير

إخواني المستشارين

من الاختلالات التي تعرفها اللغة العربية في بلادنا كبيرة جدا، سواء على مستوى تداولها أو على مستوى تعليمها، كما أنها تفتقر لكل الأدوات الفاعلة على مستوى تطويرها وتيسيرها على المستوى المعجمي أو الإعلامي، ولذلك فان قيام أكاديمية تعنى بهذه الجوانب وغيرها أضحى ضروريا للحد من الاختلالات والعمل على توفير كل أسباب التقدم.

وتجدر الإشارة إلى أن بلادنا متأخرة جدا على مستوى إنشاء المجامع المهتمة باللغة العربية، ففي الشرق العربي نجد مجامع عريقة اهتمت بهذا المجال مبكرا مثل مجمع القاهرة ودمشق وبغداد والخرطوم. وعلى مستوى المغرب العربي نجد أن بلدان الجزائر وتونس وليبيا-قد سبقتنا لهذا الميدان، في حين أن المغرب الذي كان له دور تاريخي وحضاري عريق في نشر اللغة والحضارة العربية الإسلامية في إفريقيا وأوربا لازال متأخرا في هذا المجال، لكننا اليوم بإقرارنا لهذا المشروع قد نكون قد ملأنا الفراغ الحاصل ليس فقط على مستوى التشريع باعتبار تنفيذ توصية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بل أساسا على مستوى رد الاعتبار للغة الرسمية لبلادنا بتوفير مؤسسة رفيعة علميا والكفأة تقنيا وتربويا للعناية بها وجعلها حاضرة بقوة في كافة مجالات التداول.

السيد الرئيس

السيد الوزير

إخواني المستشارين

إن إحداث مؤسسة تعنى باللغة العربية عمل تأسيسي في بلادنا، وأهمية هذا العمل لا تتجلى فقط في البعد الرمزي لهذا الحدث سواء على مستوى السياسي أو الثقافي بل تتجلى كذلك فيما ستتيحه من إمكانيات العمل عبر توفير الدولة للإعتمادات اللازمة للقيام بأدوار البحث والتخطيط

والتكوين والمتابعة والتقويم والمراقبة والنشر والتأهيل والتطوير اللازمة لتفرض اللغة العربية نفسها في كل مجالات التواصل والعلم والمعرفة بالمغرب ومن تم فان هذا المشروع ينبغي أن لا يعتبر من إجراء تكميلي لتفعيل مقتضيات ميثاق التربية والتكوين، بل هو تعبير عن حاجة ماسة بات المجتمع المغربي يحس بضرورتها وملحاحيتها يوما عن يوم في صيانة لغته الرسمية. ولذلك فان الأكاديمية ينبغي أن تحظى باهتمام وطني واسع على كافة المستويات الجامعية والعلمية والثقافية والإعلامية وينبغي أن تكون متفتحة عن الإغناء بالطاقات والكفاءات العلمية الرصينة التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ احمد المالكي عن فرق المعارضة، فليتفضل في إطار مناقشة المشروع .

السيد المستشار احمد المالكي :

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يحصل لي الشرف اليوم أن أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة مشروع القانون رقم 10.02 والذي يتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية.

إن الحكمة المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله استشعرت الاختلالات الخطيرة التي تعاني منها لغتنا ولغة أهل الجنة أي اللغة العربية، هذه الاختلالات المتمثلة في ضياع تداولها لدى العموم في جوانب الحياة العامة، إضافة إلى عدم احترام حتى بعض الإدارات والمؤسسات الحكومية لمبدأ استعمال اللغة العربية في المعاملات الإدارية، هذا على الرغم من نصوص تقر بذلك. وجه آخر وخطير من أوجه اختلالات اللغة الرسمية للبلاد، يتشخص في فشل تثبيتها كنواة صلبة لكل بناء تعليمي وتكوين حداثي، ويتشخص أيضا في عدم التوفر لا على المادة العلمية المعربة الضامنة للتحصيل المعرفي والثقافي المتزن من جهة، ومن جهة أخرى عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة القمينة على مرافقة الإرادة الحقيقية في إصلاح المنظومة التعليمية. هذا الأخير الذي لا يمكن أن يتحقق بصفة سليمة إلا إذا رسخ الدور التاريخي والفحوى الجوهري للغة العربية.

إذن وبناء على هذا المنطلق وأخذا بالاعتبار مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تفضل صاحب الجلالة بإعطاء اسمه الكريم لمؤسسة يوكل لها مهمة النظر في كل هذه الاختلالات التي ذكرت. والتسمية في حد ذاتها تحمل في طياتها دلالات وإشارات قوية توحي بأهمية واستعجالية وحتمية التوصل إلى الهدف المنشود الذي نرجو أن تكون الحكومة قادرة على رفع التحدي.

ولا يفوتني أن أذكر أنه قد سبق للسيد الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالبحث العلمي أن وعدنا بوضع مخطط زمني دقيق يرسم معالم عمل الأكاديمية وذلك قصد تجاوز الاختلالات والسلبيات التي يعاني منها واقع اللغة العربية.

ونحن في المعارضة وانطلاقا من موقع المسؤولية ووعيا بخطورة وضع اللغة العربية التي يفترض فيها أن تكون ضامنة للأمن الروحي والثقافي للمجتمع المغربي سنكون متتبعين لهذا الملف حارسين على معرفة تطوراته وحجم إنجازاته وذلك تماشيا مع الإرادة السامية لمولانا صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لآخر متدخل في هذا المشروع المستشار المحترم الأستاذ عبدالقادر أزريع باسم الفريق الكونفدرالي.

السيد المستشار عبدالقادر أزريع :

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحترم

إخواني المستشارين

يشرفني التدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة مشروع القانون رقم 10.02 المتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية .

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لقد جاء هذا القانون مطابقا كما قلتم في تقديمكم لهذا المشروع بالدعامة التاسعة من ميثاق الوطني للتربية والتكوين، حيث تقول المادة 13 من نفس الميثاق: ابتداء من السنة الأكاديمية 2001-2002 سيتم إحداث أكاديمية اللغة العربية باعتبارها مؤسسة وطنية ذات مستوى عالي مكلفة بتحقيق المشروع المشار إليه أعلاه، وتطبيق وتقويم بشكل مستمر. وتضم تحت سلطتها المؤسسات والمراكز الجامعية المهتمة بتطوير اللغة العربية .

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

تعرفون جميعا أن أسباب نزول هذا المشروع من خلال النقاش الذي عرفته اللجنة الوطنية للتربية والتكوين، جاء نتيجة الواقع اللغوي الذي عرفته المدرسة المغربية، حيث تأسست المدرسة المغربية كما نعرف جميعا على الشعارات الأربع ومن ضمنها التعريب، لكن في غياب

برمجة دقيقة وضابطة لتحقيق هذه الشعارات التي هي التعميم، المغربة، التعريب، التوحيد، بقي شعار التعريب حلما بالنسبة للمؤسسة التعليمية المغربية، هذا معناه أن مدرستنا افتقدت إلى استراتيجية لغوية واضحة وهذا الذي جعلنا نتخبط في سياسات لغوية ارتجالية أثرت سلبا على عطاء المدرسة المغربية، بل عطلت دور المدرسة في نشر وتقوية النسيج اللغوي في بلادنا وعلى رأسه اللغة الرسمية لبلادنا وهي اللغة العربية. إذن فجزء من إفلاس مدرستنا إفلاس تدريس لغتنا الرسمية وهي اللغة العربية.

وهذا ما جعلنا نخضع للأهواء وللتقلبات ليس فقط للمسألة اللغوية ولكن على مستوى كل العمليات المرتبطة بالعملية التعليمية، حيث أقدمنا على تعريب المواد العلمية في التعليم الثانوي ودون أن نفكر أو نخطط لتعريب المواد العلمية على مستوى التعليم العالي، بل أكثر من هذا لقد تحسن الرأي الفرانكفوني في هذا القطاع حتى بات من باب الحلم اللغوي ولوج اللغة العربية للمواد العلمية بشعبنا العلمية، ونستغرب عندما نجالس الأساتذة الجامعيين العلميين كيف أنهم مستعدون للمساهمة في تطوير اللغة العربية في شعبنا العلمية، ويبقى السؤال المحير لماذا لم نعمل على تعريب هذه الشعب بالرغم من توفر كل الإمكانيات الأولية المؤسسة لعمل من هذا النوع؟

السيد الوزير المحترم

تعرفون من موقعكم كباحث وكرجل علم أنه كانت لنا بالفعل مؤسسة وطنية لمتابعة هذا الموضوع وهي معهد التعريب، لكن للأسف غيابه وكان على رأس وكذلك على رأسه حتى اليوم رجالات لغة خدموا هذا الوطن من حيث تطوير اللغة العربية ومن حيث العمل على الترجمة خاصة المصطلح العلمي، ومع ذلك لم تتمكن هذه المؤسسة من القيام بدورها لأنه افتقدت إلى الدعم، افتقدت إلى الوسائل، افتقدت إلى السياسة وهي الإطار الموجه الذي يسمح بنفوذ مؤسسة مثل المعهد العالي للتعريب. وهكذا استمرت بلادنا في غياب استراتيجية لغوية واضحة ودقيقة، تعلق الأمر في علاقتنا مع المشرق ومع المؤسسات العريقة في اللغة العربية أو تعلق الأمر بالمؤسسات المثيلة في الدول الأوربية. إذن هيمن على سياستنا اللغوية الارتباك وهذا ما أثر سلبا على مدرستنا، ما أثر سلبا على منهجنا التعليمي وهذا عامل أساسي أوصل مدرستنا إلى الإفلاس الذي تعيشه اليوم.

السيد الوزير المحترم،

إننا في النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومن موقع اهتمامنا ومتابعتنا للسياسة التعليمية ببلادنا، كنا دائما نطالب بضرورة إصلاح شامل لمنظومتنا التربوية وعلى أساس أن محور هذا الإصلاح هو أداة التواصل والاتصال وهي اللغة العربية.

السيد الوزير المحترم

إن هيمنة لغة الآخر وهي امتداد كما نعرف جميعا للهيمنة العلمية والاقتصادية لهذا الآخر، لذلك فمهمة النهوض بلغتنا هي مهمة استراتيجية، هي استراتيجية لأنها ستحصن هويتنا، ستحصن استقلالنا الاقتصادي والثقافي والحضاري، فقبل أن نتصدى للآخر بأسلحتنا وهي قليلة ومحدودة يجب نتصدى له بلغتنا، بثقافتنا، بحضارتنا. فمؤسسة أكاديمية محمد السادس للغة العربية نتمنى أن تكون تلك الركيزة القوية القادرة على القيام بهذا الدور التاريخي والاستراتيجي، لذلك لابد وأن نحسن اختيار علماء اللغة المغاربة لكي نعطي لهذه الأكاديمية هذا الإشعاع وهذا الموقع الذي أراده لها صاحب الجلالة الملك محمد السادس عندما تفضل جلالته وأطلق عليه اسمه الكريم. كذلك نريد لهذه المؤسسة بهذه القوة أن تتفتح على غيرها من الهيآت العربية نظرا لوزنها ودورها وتراثها، كذلك نريد أن يكون من الإنجازات الكبرى لهذه المؤسسة معجم علمي عربي يكون في مستوى تطلعات رجال التعليم والتربية ببلادنا. هذا طموحنا نتمنى كل التوفيق لهذه المؤسسة على أن تستطيع مدرستنا المغربية أن تكون مدرسة مغربية حقا وعربية حقا في مستوى تطلعات وطموحات شعبنا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

بهذا سنكون قد أنهينا مناقشة هذا المشروع، سنبدأ في عملية التصويت.

المادة الأولى كما وردت في المشروع، الإجماع

المادة الثانية كذلك الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة، السابعة، الثامنة، التاسعة، العاشرة، الحادية عشر، الثانية عشر.

المادة 13 كما عدلتها اللجنة، الإجماع

المادة 14 كما عدلتها اللجنة، الإجماع

وباقي المواد إلى 39 كما وردت في المشروع، الإجماع

إذن المشروع برمته، الإجماع.

إذن صادق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 10.02 يتعلق... هل المقرر يوجد هنا في الجلسة أو رئيس اللجنة، لأنه نفس الملاحظة لاحظتها في التقرير لم أجد تعديل ولكن في الفهرس وجدت المادة 13 و14 كما عدلتها اللجنة، إذن أتساءل مثلكم هل يوجد مقرر اللجنة في داخل الجلسة ليعطي توضيحات حول الموضوع أو رئيس اللجنة. إذن سنعتبر أن المشروع صودق عليه كما ورد على المجلس بدون تعديل.

إذن صادق مجلس المستشارين بالإجماع على مشروع قانون رقم 10.02 يتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس

للغة العربية، إذا سمحتم سأقترح عليكم رفع الجلسة لمدة 10 دقائق وسنرجع بعدها لعقد الجلسة الختامية مباشرة... لابد من رفع الجلسة ولو لبضع دقائق.

إذن رفعت الجلسة لمدة 5 دقائق وسنرجع بعدها لعقد جلسة ختامية.